بسبب تعرضهم لمضايقات

العيسي : إعاده الطلبة الدارسين بجامعة «ولاية أيداهو» للكويت إذا اضطر الأمر لذلك

■ الوزارة ستقوم بعمليات نقل للطلبة الراغبين إلى جامعات في ولايات أخرى

■ أجريت اتصالاً هاتفيا مع الطلبة والسفارة الكويتية والملحق الثقافي لمتابعة أمورهم

بدر العيسى

قال وزير التربية ووزير التعليم العالي الدكتور بدر العيسي امس إن الوزارة لم تتلق أي شكاوى من الطلبة الكويتيين الدارسين في أي ولاية من الولايات المتحدة الامريكية باستثناء ولاية ايداهو التي تعرض فيها بعض الطلبة لمضايقات.

وقال العيسى في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن الوزارة ستقوم بعمليات نقل للطلبة الراغبين في ذلك من جامعة ولاية ايداهو إلى جامعات امريكية في ولايات أخرى أو ارسالهم الى المملكة المتحدة أو إعادتهم للكويت اذا اضطر الأمر لذلك.

وأضاف " انه في حال تلقينا شكاوى مماثلة من الطلبة في ولايات أخرى فإن الوزارة ستقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لحمايتهم وحفظ ممتلكاتهم".

وأشار إلى انه جار الآن حصر اعداد الطلبة الراغبين في الإنتقال من جامعة الولاية لافتا إلى ان هناك طلبة يرفضون الانتقال لاسيما الدارسين في السنتين الثالثة والرابعة بسبب خوفهم من فقدان العديد من المواد الخاصة بدراستهم. وذكر انه اجرى اتصالا هاتفيا مع الطلبة الراغبين في الإنتقال من تلك الجامعة وكذلك مع السفارة الكويتية والملحق الثقافي هناك لمتابعة أمورهم والاطمئنان على أوضاعهم. وافاد بان هناك " مخططا جاهزا للتعامل مع الطلبة الدارسين في ولاية ايداهو ومن الممكن تطبيقه على الولايات الأخرى" مؤكدا ان الوزارة "لن تقوم بابتعاث طلبة للدراسة بالخارج في مناطق ترى انهم قد يتعرضون للخطر فيها".

وبين أن الوزارة تقوم بمتابعة الطلبة الكويتيين الدارسين في مختلف دول العالم بشكل متواصل والعمل على حل أي مشاكل تعوق استكمالهم لدراستهم.

وكان الوزير العيسى اعلن ان الوزارة قررت وقف بعثاتها إلى جامعة ولاية آيداهو الأمريكية بسبب ما تعرض له عدد من الطلبة الكويتيين والعرب لمضايقات سواء داخل الحرم الجامعي او خارجه مؤكدا مواصلة الاتصالات التي تتم على أعلى المستويات لحماية الطلبة من أي ضرر.

أكد أنه باق على موقفه الرافض لأي تعديل على قانون الكهرباء الحالي

أحمد مطيع: استثناء «السكن الخاص» كلمة حق أريد بها باطل

■ أي زيادة في أسعار الكهرباء على القطاع الاستثماري سيدفع ثمنها المواطن البسيط

■ الشعب الكويتي واعٍ ومثقف ويفهم كل خطوة تخطوها هذه الحكومة

احمد مطيع

اكد النائب د.أحمد مطيع العازمي انه باق على موقفه الرافض لأي تعديل على قانون الكهرباء الحالي وكذلك رفضه أي زيادة تكون على حساب المواطنين.

وأضاف لن نغير مبادئنا ولا مواقفنا الرافضة لأي طرح يكون ضحيته المواطن.

ولفت الى أن "الحكومة حاولت بعثرة الأوراق لتمرير مقترحاتها بإدخالها مسألة استثناء السكن الخاص من الزيادة وهذا الأمر إن قبلنا به يعني أننا اقررنا بالزيادة فيما يخص القطاع الاستثماري".

وتابع: "يتبين من هذا أن مسألة استثناء السكن الخاص كلمة حق اريد بها باطل وغايتها تمرير التعديل ودغدغة مشاعر الشعب رغم الآثار الخطيرة المترتبة على تلك الزيادات".

وأوضح مطيع أن "التصويت على استثناء السكن الخاص من الزيادة كان لأجل تعديل القانون الحالي ورفع اسعار الكهرباء على الجميع ونحن رفضنا أي زيادة على أي قطاع سواء قطاع السكن الخاص أو الاستثماري".

وأشار إلى أن "أي زيادة في اسعار الكهرباء على القطاع الاستثماري سيدفع ثمنها المواطن البسيط لما لها من آثار سلبية كبيرة على رأسها ارتفاع قيمة المنتجات والإيجارات وغيرها".

وتمنى مطيع على الحكومة أن" تكون واضحة أمام المجلس والأخوة المواطنين وأن تتخلى عن الضبابية وبعثرة الأوراق فالشعب الكويتي شعب واع ومثقف ويفهم كل خطوة تخطوها هذه الحكومة".

استغرب محاولة تبسيط ما حدث

عبدالله : حادثة الاعتداءات في «التربية» خلل لابدّ من وقفه

■ الرويعي : المعلم اعتاد العتداء على الطلبة والدليل وجود التصوير

■ سنقوم بحملات مفاجئة على المدارس لإشعارهم أنهم تحت المراقبة والمحاسبة

خليل عبدالله

قال النائب الدكتور خليل عبدالله ان حادثة الإعتداءات التي عرضها النائب روضان الروضان والملاحظات التي أبداها النواب وخاصة رئيس اللجنة التعليمية الدكتور عودة الرويعي ورد وزير التربية ومحاولة تبسيطه انه الحادث فردي وطبيعي ويحدث في جميع دول العالم هو مؤشر على مباعة إدارة وزارة لتربية والتعليم العالي

وشدد عبدالله في تصريح صحفي على ضرورة معالجة هذا الامر بشكل فوري لافتا ان هذه الحادثة نتيجة طبيعية للفوضى العارمة التي خلقت في الوزارة من بعض المسؤولين مطالبا التصدي لهذا الامر وانهم سيقومون بواجبهم السياسي بهذا الإمر الذي يتحمله وزير التربية

ومن جانبه قال النائب الدكتور عودة الرويعي انه بالنسبة بالتعديلات التي حصلت على مشروع قانون الذي تقدمت به اللجنة المالية باستثناء قطاع السكن الخاص لافتا ان المداولة الأولي لاتعني الموافقة النهائية وانه هناك تعديلات اخري ستقدم للجنة المالية يجب الأخذ بها

وأضاف : ان مثل هذا الامر يجب ام يعالج معالجة جذرية بعد دراسة جميع الحلول والدراسات الخاصة به من جميع النواحي حتي لا نصل الي نقاش داخل القاعة مستدركا " صحيح ان القاعة للنقاش ولكن يجب ان لا نضيع وقت المجلس بنقاشات طويلة يفترض ان تتم في اللجنة المختصة وحلي يتم معالجة جميع المثالب والملاحظات لجميع القوانين والاقتراحات المقدمة"

وقال : اما فيما يخص ماحدث في احدي مدارس وزارة التربية فان من المؤسف ان يتكرر نفس هذا الامر واعتقد ان هذا المعلم اعتاد علي الاعتماد علي الطلبة والدليل علي ذلك وجود التصوير ولو كان الامر مفاجا لما تم تصويره

وطالب بفتح تحقيق مع المدرس شخصيا وايضا مع الطالب الذي قام بالتصوير داخل الفصل لمعرفة جميع السلوكيات التي تحدث في المدارس

مضيفا " سيكون لنا وقفة اذا كان لدينا متسع من الوقت لإيجاد الحلول الخاصة والحملات المفاجئة علي المدارس ومعرفة اداتهم وعدم اشعارهم انهم في مامن من المراقبة والمحاسبة

وأشار ان تصريح وزير التربية لم يكن موفق بانها حادثة تتكرر وأصبحت ظاهرة طبيعية في المجتمعات والمدارس وأضاف انه يفترض محاربته لهذه الأمور ولايعطي استثناء ووجود هذه الحادثة يجب ان تكون مدعاة للوزارة والوزير بان يراقبون وينظرون لهذه الحوادث عن كثب وعن قرب حتي لا تتكرر قائلا " شيوعها دليل ان هناك خلل وشيوعها لا يعني القبول فيها او القبول بهذا الوضع"

وأضاف : لما نطالب بالمراقبة والمحاسبة المستمرة حتي يخشي هؤلاء المعتدين علي اهم عنصر في الوطن وهم الأطفال والطلاب وتنميتهم بالشكل الصحيح والمباشر هو اهم من مناقشة قضايا كثيرة مطالبا من الوزير ان يعرف اين الخلل داخل الوزارة ولا يكتفي انها ظاهره عامة كثيرة الشيوع في المدارس.

بمشاركة جميع القيادات الميدانية المعنية

حملة «النقرة الأمنية» تضبط 879 مخالفاً.. و«الداخلية» تؤكد مستمرون في القضاء على «الخارجين»

■ العناصر الأمنية توزعت وفق خطة وضعت بهدف إحكام الطوق على المناطق المشمولة بها

■ الحملة الموسعة تأتي ضمن الإستراتيجية التي تنتهجها الوزارة في تكثيف جهودها للقبض على المخالفين

جانب من الحملة

استفسار عن هويات

نفذت وزارة الداخلية بقيادة وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد يرافقه وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون العمليات اللواء جمال الصايغ ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الامن العام بالإنابة اللواء إبراهيم الطراح مساء امس الأول حملة امنية واسعة النطاق في منطقة النقرة بمحافظة حولي شارك فيها جميع القيادات الأمنية الميدانية واستهدفت القبض على المطلوبين للجهات الأمنية ومخالفي قانون العمل والإقامة.

وذكرت الادارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني ان الحملة الموسعة انطلقت بمشاركة القيادات الأمنية المختصة والضباط والافراد واجهزة وزارة الداخلية المعنية حيث توزعت العناصر الامنية وفق خطة ميدانية وضعت بهدف إحكام الطوق على المناطق المشمولة بها في كل المحافظات والتي رصدتها الأجهزة المعنية خلال فترات سابقة.

وأوضحت أن الحملة الموسعة تاتي ضمن الاستراتيجية الأمنية التي تنتهجها وزارة الداخلية في تكثيف جهودها للقبض على الخارجين عن القانون والمطلوبين لتقديمهم إلى العدالة والعمل على الحد من مخالفات قانوني الإقامة والعمل حتى يتم القضاء على كافة الظواهر السلبية والسلوكيات الخاطئة.

واشارت إلى أن الحملة استهدفت في محافظة حولي منطقة النقرة كاملة حيث أغلق الفريق الميداني المشارك هناك مداخل وانتشار الدوريات ورجال الشرطة للتدقيق في الأوراق الثبوتية للعاملين والمارة فيها حيث أسفرت عن ضبط «879» شخص مطلوبا منهم أحيلوا إلى إدارة الإبعاد والجهات المعنية الأخرى وتبين أن (189) مخالف لقانون الإقامة و (46) انتهاء اقامة و (418) بدون إثبات و (8) مطلوبين جنائيا و(48) مسجل بحقهم قضايا تغيب من كفلائهم و(32) مطلوبا على ذمة قضايا مدنية و (89) عمالة سائبة كما تم ضبط (40) شخصاً القاء قبض من مباحث شئون الإقامة فيما ضبطت كذلك (9) مركبات مطلوبة.

وبينت إدارة العلاقات العامة والإعلام الأمني أن وزارة الداخلية جادة في ملاحقة المطلوبين والمخالفين لقانون الإقامة حتى لا يجدوا مامنا لهم يمارسون من خلاله تجاوزهم على القانون وعلى النظام العام موضحة أن هذه الحملات الشاملة والموسعة ستستمر وسيكون نهج الوزارة خلال الفترة المقبلة بفريق العمليات الميدانية فيها وذلك ضمن سياسة امنية وقائية للقضاء على مخالفي قانون الإقامة والمطلوبين للعدالة بالتعاون والتنسيق مع هيئات ومؤسسات الدولة المعنية وبما يؤدي إلى تحقيق الهدف المرسوم لها والذي يتمثل في ضبط النظام العام والتضييق على المخالفين بما يدفعهم إلى تعديل أوضاعهم القانونية في الدولة أو مغادرتها.

الحملة ضبطت 879 مطلوب

ورشة عمل للبحث والتحري

«الداخلية» تواصل حملاتها لضبط المخالفين